

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

إدماج مُقتضيات التخّيرات المناخية
في السياسات العمومية

إحالة ذاتية رقم 2015/21

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

إدماج مقتضيات التخفيضات المناخية في السياسات العمومية

تمهيد

طبقا للمادة 2 و7 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بتنظيم وعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرّر المجلس يوم 29 أبريل 2015 إنجاز رأي، في إطار إحالة ذاتية، في موضوع «إدماج مقتضيات التغيرات المناخية في السياسات العمومية».

وفي هذا الإطار، كلّف مكتب المجلس اللّجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة بإعداد تقرير ورأي حول الموضوع.

وقد صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، خلال انعقاد دورتها العادية السادسة والخمسين، في 26 نونبر 2015، بالإجماع على التقرير الذي يحمل عنوان «إدماج مقتضيات التغيرات المناخية في السياسات العمومية»، والذي استخلص منه هذا الرأي.

بيان الأسباب

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

- إذ يدرك أن السباق العالمي بين الدول بحثا عن المواد الأولية يؤدي إلى استنزاف مكثف لموارد الكرة الأرضية وإلى تفاقم ظاهرة التلوث ذي المصدر البشري وإلى تكاثر الأزمات والكوارث الطبيعية الناتجة عن ذلك؛
- وإذ يدرك خطورة آثار الاضطراب المناخي على الموارد المائية، والأمن الغذائي، وعلى الصحة، والتنوع الحيوي البري والبحري، وعلى التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وعلى حقوق الإنسان؛
- وإذ يعتبر أن المغرب يعاني من هشاشة مجالية تُجاء ظاهرة الاحترار المناخي، كما تشهد على ذلك سنوات الجفاف في السنوات الماضية، وتوالي الظواهر المناخية القصوى وتعاقبها، في علاقة على وجه الخصوص بضعف التساقطات المطرية وعدم انتظامها من سنة لأخرى، وتقلص الغطاء النباتي بسبب التصحّر وتفاقم حجم الكوارث الطبيعية التي يتعرض لها المغرب، وخاصة الفيضانات الأخيرة التي خلّفت خسائر مادية وبشرية جسيمة؛
- وإذ يلاحظ أن الاستثمارات في مجال التخفيف من المخاطر المناخية، المُنجزة في إطار سياسة التغيرات المناخية بالمغرب، تتجاوز الجهود المبذولة في مجال التكيف، رغم أن حاجيات بلدنا المستعجلة أكثر ارتباطا بمجال التكيف مع أنواع الهشاشة المناخية الحالية والمستقبلية، وبإنشاء بنى تحتية للتنمية؛
- وإذ يسجّل الجهود الهامة التي تقوم بها الدولة في مجال محاربة التغيرات المناخية، الأمر الذي تجلّى على وجه الخصوص في إصدار وثيقة سياسة التغيرات المناخية بالمغرب سنة 2014؛

- وإذ يعتبر أن القانون-الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة قد حدّد المبادئ والتوجيهات الضرورية لإدماج مفهومَي التنمية المستدامة والمخاطر المناخية في مجمل السياسات العمومية؛
- وإذ يلاحظ محدودية استشارة الحكومة للمنظمات غير الحكومية الوطنية والجهوية، في عمليات إعداد السياسات والبرامج المرتبطة بمحاربة الاضطراب المناخي، نظرا للأدوار الهامة التي أسندتها الدستور المغربي للجمعيات العاملة في مجالي التنمية المستدامة والتغيرات المناخية، على مستوى المشاركة في إعداد السياسات العمومية والبرامج وفي تنفيذها وتقييمها؛
- وإذ يعتبر أن المجالات والجماعات الترابية إطارٌ مثاليٌّ لتنفيذ سياسات وإجراءات التكيف مع آثار التغيرات المناخية والتخفيف منها؛
- وإذ يلاحظ عدم الاستغلال الكافي للكفاءات والخبرة الوطنية في مجال البحث العلمي المتعلق بالتوقع والوقاية والنَّمْدَجَة المناخية؛
- وإذ يدرك أهمية الرّهانات والتحدّيات التي يطرحها تنظيمُ الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية أمام المغرب، ويدرك أيضا الحاجة الماسّة إلى هيكلّة عمل النسيج الجمعوي وتوحيد جهوده من أجل تعبئة عامة للجمعيات العاملة في مجالي التغيرات المناخية والتنمية المستدامة، بهدف إنجاز خارطة الطريق وخطة العمل التي سيعتمدها بلدنا خلال هذا المؤتمر في دورته الثانية والعشرين؛
- وإذ يعتبر الدورة الواحدة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية محطةً أساسية لاتخاذ قرار مشترك وحاسم وشامل وعادل لفائدة المناخ، اعتبارا للمخاطر التي تتهدّد مصير البشرية؛
- وإذ يدرك أن الدول الإفريقية أكثر بلدان العالم هشاشة أمام الاضطراب المناخي، حيث تُصنّف ست دول إفريقية ضمن الدول العشرة الأكثر تضرُّرا من التغيرات المناخية على المستوى العالمي؛
- وإذ يدرك أن الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية قد تَحُول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد سنة 2015؛
- وإذ يؤكد أن الاعتمادات المالية المخصّصة في البلدان الإفريقية لتنفيذ سياسات وإجراءات التكيف مع آثار التغيرات المناخية غير كافية.

أهداف الرأي

لكل الاعتبارات السابقة، قرر المجلس دراسة موضوع « إدماج التغيرات المناخية في السياسات العمومية »، في إطار إحالة ذاتية، متوخياً تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل تحديات ورافعات نجاح تفعيل السياسات العمومية للتكيف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية والالتزامات الدولية للمغرب في هذا الإطار؛
2. تحليل طرق مشاركة مختلف مكونات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والنقابات، والخبراء، والجامعيون...)، والجماعات الترابية في تفعيل السياسة الوطنية في مجال محاربة التغيرات المناخية؛
3. تحديد آليات مبتكرة لإنجاح عملية التعبئة الناجعة لمختلف مكونات المجتمع المدني والقطاع الخاص في جهود التخفيف والتكيف مع آثار الاضطراب المناخي؛
4. اقتراح توصيات ملائمة وإجرائية وقابلة للتنفيذ من أجل:
 - جعل محاربة التغيرات المناخية رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والترايبية ووسيلة لخلق فرص شغل جديدة؛
 - استقطاب الاستثمارات الدولية الخضراء من خلال مشاريع مُعدّة بإحكام؛
 - اقتراح توجّهات استراتيجية من أجل تشجيع المجتمع المدني الوطني والدولي على المشاركة الفاعلة في إنجاح الدورة الواحدة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية بباريس، والدورة الثانية والعشرين المقرر تنظيمها في المغرب، قصد التوصل إلى إبرام اتفاقية شاملة وعادلة وملزمة قانونياً.

اعتمد المجلس منهجية العمل الآتية

عمدت اللجنة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، في إطار إعداد رأي المجلس في الموضوع، إلى الإنصات إلى أكثر من 29 فاعلاً:

■ السيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبيئة؛

■ القطاعات الوزارية؛

■ المنظمات غير الحكومية من المجتمع المدني؛

■ الفاعلون الاقتصاديون الوطنيون؛

■ الهيئات الدولية للخبرة والتعاون؛

■ الجهات الممولة الدولية.

وانكبّت أيضا على دراسة وتحليل المنظومة التشريعية والمسطرية المعمول بها في هذا المجال، مع استثمار الوثائق ومختلف المراجع المرتبطة بالتغيرات المناخية، مع إغناء ذلك كله بآراء أعضاء اللجنة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة وأعضاء المجلس خلال جلسات النقاش والحوار الداخلي حول الموضوع.

توصيات المجلس

يتبين من خلال تحليل درجة مراعاة الاستراتيجيات القطاعية لمسألة تطوّر المخاطر المناخية وأنواع هشاشة المجالات الترابية أنه رغم التقدم الذي حققته في هذا الصدد بعض القطاعات، فما زالت الحاجة ماسة إلى اعتماد منهجية عمل منظّمة وشاملة من أجل إدماج المخاطر المناخية في عمليتي تصور الاستراتيجيات القطاعية والتخطيط على المديين المتوسط والبعيد من جهة أولى، ومن أجل إعادة النظر من منظور دينامي في توجهات السياسات القطاعية حسب تطور أنواع هشاشة المجالات، من جهة ثانية. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:

■ إدماج أفضل لإجراءات التكيف والتخفيف من آثار الاضطراب المناخي في السياسات العمومية، مع استثمارها كرافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكمصدر هام لتوفير فرص الشغل وخلق الثروات؛

■ تجسيد فعلي ناجع لسياسة التغيرات المناخية على مستوى المدن والمجالات الترابية، انطلاقا من الاختصاصات الجديدة المُسنّدة إلى المجالس الجهوية في مجال إعداد المخططات الجهوية لإعداد التراب والمخطط المدير الجهوي كأداتين حاسمتين للتعبئة والتفعيل على مستوى المجال الترابي؛

■ إجراءات ملائمة وقابلة للتنفيذ وعملية للرفع من قدرة المغرب على اجتذاب الاستثمارات الخضراء والمشاريع المعدة بإحكام؛

■ مراعاة فعلية للخصوصيات المناخية والحاجيات التنموية للمغرب وللبلدان النامية؛

■ آليات مبتكرة من أجل تعبئة أفضل لمكونات المجتمع المدني الوطني والإفريقي والدولي (المنظمات غير حكومية والقطاع الخاص والبرلمانيون والنقابات والخبراء والجامعيون ووسائل الإعلام، الخ...) في مجال محاربة التغيرات المناخية.

1. ترشيد الحكامة المؤسسية في مجال السياسة المناخية

■ مأسسة العمل المنجز لفائدة المناخ بإصدار مرسوم خاص بلجنة التنسيق الوزاري من أجل السهر على تنفيذ سياسة محاربة التغير المناخي، وجعل المجلس الأعلى للماء والمناخ يشرع فعليا في الاضطلاع بالمهام التي أنشئ من أجلها.

- توطيد التعاون والتنسيق بين الخبراء في مجال المناخ وصناع القرار السياسي وفاعلي القطاع الخاص، وخاصة مؤسسات التأمين للتحكم في كلفة الهشاشة المناخية وإجراءات التكيف والتخفيف من الآثار المتوقعة للتغيرات المناخية.
- تسريع وتيرة مسلسل مصادقة المجلس الحكومي على مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وتفعيل محورها الاستراتيجي المتعلق بمحاربة التغيرات المناخية، وذلك طبقا للمادة 14 من القانون الإطار رقم 99.12، مما سيمكن من إطلاق عملية تحيين مجموع السياسات القطاعية من خلال إدماج بُعدي الاستدامة والمخاطر المناخية، وسيتمكن أيضا من توفير أداة ملائمة لقياس الكلفة الناتجة عن التغيرات المناخية التي يتحملها المغرب، وسيشكل أرضية متينة يمكن الاستفادة منها في عملية تفعيل أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015، وخلال المفاوضات المناخية الدولية، وخاصة خلال الدورة الثانية والعشرين للدول الأطراف في الاتفاقية الأممية حول التغيرات المناخية المقرر انعقادها في مراكش.
- إعادة النظر في مسألة الإشراف الإجرائي على سياسة التغيرات المناخية بالمغرب، نظرا لطابعها الأفقي والاستراتيجي.
- التسريع بسنّ القوانين الضرورية لتطبيق أداة التقييم الاستراتيجي البيئي والاجتماعي المنصوص عليها في القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة. وتستهدف هذه الأداة تقييم توافق السياسات والإستراتيجيات والبرامج والمخططات التنموية مع مستلزمات حماية البيئة والتنمية المستدامة، ودرجة مراعاة المخاطر المناخية.
- تنظيم تكوين لفائدة صناع القرار حول الرهانات وأوجه الهشاشة الخاصة بالمغرب وبمجالاته الترابية.

2. تفعيل الأعمال ذات الأولوية من أجل إدماج أفضل لبعْد المناخ في القطاعات الاقتصادية الأساسية

- مراعاة المخاطر المناخية في السياسات العمومية يجب أن ينبني على القدرة على استثمار المعلومات والمعارف المتعلقة بأوجه الهشاشة المناخية لكل قطاع على حدة، وتحديد تدابير التكيف والتخفيف، ووضع ميزانيات تراعي الكلفة الإضافية الناتجة عن مراعاة هذه التدابير، في توافق وانسجام مع البرمجة الممتدة على ثلاث سنوات للقانون التنظيمي الجديد للمالية، وتقييم الأداءات.
- التسريع بإعادة توجيه الجهود المبذولة من قبل الدولة في مجال محاربة آثار الاضطراب المناخي، مع إعطاء الأولوية لاستثمارات التكيف مع التغير المناخي من أجل النهوض بالتنمية البشرية المستدامة.
- ملائمة الجدولة الزمنية للاستراتيجيات القطاعية مع أفق التخطيط الممتد على المدى البعيد لسياسة محاربة الاضطراب المناخي.
- وضع آليات التحكيم الضرورية لرصد الموارد الطبيعية بين مختلف السياسات القطاعية مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المناخية، وخاصة آثارها على نقص الموارد المائية وتدهور التنوع الحيوي.

- مراعاة الانعكاسات المناخية على المجالات الترابية في مخططات تدبير الماء، من خلال المخططات التوجيهية للتهيئة العمرانية المندمجة للموارد المائية، وفي تصميم السدود الجديدة ومشاريع نقل المياه بين الأحواض المائية، وفي أهداف تعبئة الماء ضمن الاستراتيجية الوطنية للماء، وعلى مستوى تدبير الطلب، بإدماج النجاعة الطاقية في مجموع المشاريع الاستثمارية (الصناعية والسياحية والفلاحية وفي مجالي البناء والبنيات التحتية).
- تعزيز الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية في قطاعات البناء والصناعة والفلاحة والنقل، من خلال توفير الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية لفائدة الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وإصدار المراسيم المتعلقة بالقانون رقم 47.09، ومواكبة التأهيل الطاقى للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وسنّ تحفيزات ضريبية ومالية.
- تسريع وتيرة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة من خلال:
 - تطوير محطات إنتاج الطاقات المتجددة ذات الجهد الضعيف والمتوسط من خلال إصدار مشروع القانون رقم 58.15 والمراسيم التطبيقية للقانون رقم 13.09 وتطوير المخططات الطاقية المجالية.
 - استغلال التكامل بين قطاعي الماء والطاقة من أجل الرفع من قدرة تخزين الطاقة المتجددة ذات الطابع المتقطع وتقليص كلفة الإنتاج التي تتطلبها عملية تحلية مياه البحر.
 - وضع برنامج طموح للاستغلال الطاقى للمخزون المتوفر من الكتلة الحية ومن الطاقة الجيو-حرارية والطاقة الريحية في المجال البحري.
- توسيع مجال الدراسات المتعلقة بالهشاشة المناخية المرتبطة بالركيزة الأولى لمخطط المغرب الأخضر لتشمل البقطة العلمية المناخية ضمن منظور الوقاية والتوجه نحو زراعات مقاومة لآثار التغيرات المناخية، ووضع خطة عمل للحد من الخسائر الغذائية والتبذير الغذائي بالمغرب.
- مراعاة المخاطر المتوقعة المناخية والمرتبطة بالمحيطات وآثارها على الأنظمة البيئية المائية من أجل تعزيز التركيز على بعد الاستدامة في موارد الصيد البحري الوطنية.
- إدماج تطور المخاطر المناخية الخاصة بالمجالات وهشاشة المناطق الحساسة من قبيل المناطق الصحراوية والساحلية في مخططات التهيئة السياحية المندرجة في إطار رؤية 2020.
- تطوير التكامل بين المناخ والصحة من خلال دراسات وأبحاث معمقة من أجل تحصيل المعلومات والمعارف حول هذا المجال واستثمارها، وتعزيز القدرة على استشراف انعكاسات الاضطراب المناخي على صحة الساكنة المغربية.
- مراعاة الهشاشة المناخية للمناطق الجغرافية في مراحل التخطيط والتصوير والإعداد واستغلال البنيات التحتية الأساسية والتجهيزات اللوجستكية (الموانئ والقناطر والطرق والمناطق اللوجستكية، وغيرها).

- ضمان التنسيق والتكامل بين الجهود الهادفة إلى التوافق مع الالتزامات الدولية لمحاربة التغيرات المناخية والتصحّر والمحافظة على التنوع الحيوي على مستوى التدبير المندمج للتخطيط، وعن طريق التثمين الاقتصادي للخدمات التي توفرها الأنظمة البيئية.
- إدماج أنواع الهشاشة والرهانات المناخية في المغرب بطريقة منهجية في البرامج والمناهج الدراسية بمختلف الأسلاك التعليمية.

3. تطوير قدرة المجالات والمدن على مقاومة آثار التغيرات المناخية

- إدماج المخاطر المناخية في مشروع القانون رقم 50.13، المتعلق بإعداد التراب الوطني، وأيضاً الهشاشة التي يتميز بها كل مجال على حدة، في تصاميم التهيئة وفي وثائق التعمير، مع تحري يقظة خاصة تجاه المجالات الحساسة.
- تكثيف النسيج العمراني للمدن وإدراج مسألة الحد من درجة ارتهاق بعض الأنشطة بالقرب من الساحل، في تصاميم التهيئة العمرانية المستقبلية، من خلال تطوير بنيات تحتية مهيكلّة (طرق، شبكات، النقل المشترك، القنوات...) في اتجاه المناطق البعيدة تؤمّن الربط الجيد بين الساحل وبين المناطق الداخلية.
- تحسيس المنتخبين المحليين بأهمية محاربة الاضطراب المناخي، من خلال تشجيعهم على إعداد مخططات مناخية محلية ومحلّية في توافق مع خصوصيات مناطقهم، وتكوينهم في مجال المحافظة على الرأسمال الطبيعي ومراعاة المخاطر المناخية في تنمية المجالات.
- تطوير الخبرة الوطنية في مجالات البناء الإيكولوجي من خلال وضع معايير وطنية تراعي مبدأ «الجودة البيئية العالية»، وشهادة الاقتصاد في الطاقة خاصة بالمباني، بالاستفادة من الممارسات الجيدة الأصيلة التي يزخر بها التراث المغربي في هذا المجال وباستعمال المواد المتوفرة في المغرب.
- تحسين منظومة تدبير الأزمات والكوارث الطبيعية، مع إدماج مفهوم تحسين المعارف المتعلقة بالمخاطر المناخية، من خلال تحديد التوجهات والخطوط الموجهة لتدبير الأزمات البيئية وضمان استمرارية الخدمات، مع التخصيص على تقييم بعدي لطريقة تدبير الأزمة.

4. تطوير وتثمين الأبحاث والدراسات والخبرة واليقظة في مجالات التغيرات المناخية

- اعتماد اليقظة الجوية والمناخية من خلال تطوير القدرات الوطنية المرتكزة على ثالث المعرفة والتفاعل والوقاية، وإعمالها في القطاعات الاقتصادية والأنظمة البيئية الطبيعية ومنظومات الإنذار وتدبير الكوارث الطبيعية.
- جعل مركز الكفاءات للتغيرات المناخية مؤسسة علمية مرجعية في مجال جمع المعطيات وتحليلها ونشرها، والحوار الوطني حول قضايا المناخ بين مختلف الأطراف المعنية (الإدارات والجماعات الترابية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجامعات والخبراء)، ومركزاً للتفوق على المستوى الإفريقي.

- إنجاز دراسة معمّقة حول آثار التغيرات المناخية على سوق الشغل، باعتماد مقاربة قطاعية، مع العمل على إبراز فرص الشغل التي يوفرها الاقتصاد الأخضر، وأيضا المهن المهدّدة بالاندثار.
- وضع نظام إعلام وجرد وقياس قطاعي ومجالي لحجم انبعاثات الغازات الدفيئة، والتسريع بتعميم «أعمال التخفيف الوطنية المناسبة» و«برامج الأعمال الوطنية للتكيف القطاعي».

5. تعبئة وإشراك كل فاعلي المجتمع المدني

- تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في مجال تحسيس المواطنين بتحديات تغير المناخ والتنمية المستدامة، طبقا لمقتضيات القانون الإطار رقم 99.12.
- تمكين الجمعيات البيئية وشبكات الجمعيات العاملة في مجال التغيرات المناخية من الوسائل التقنية والمالية ومن أدوات الولوج إلى المعلومات البيئية المتوفرة لدى الإدارات الجهوية والمركزية.
- تحسين مسلسل مشاركة الجمعيات في آليات تصور وإعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية على المستوى الجهوي والوطني، وإضفاء الطابع الاحترافي المهني على هذه العملية.
- إشراك الجمعيات والشبكات العاملة في مجالات التغير المناخي والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان في إعداد البلاغات الوطنية حول جهود المغرب في محاربة التغير المناخي، وفي المساهمة في بلورة التزامات المغرب في مجال المناخ ووفائه بها.
- تطوير الخبرة الوطنية والمحلية الخاصة بمناهج الحوار البيئي بين مختلف الأطراف المعنية (المنتخبون والإدارات الترابية والمنظمات غير الحكومية والمواطنون) في مجالي التنمية المستدامة والتغيرات المناخية.
- تحسين قدرات النساء القرويات في مجال استعمال تكنولوجيات وطرق ملائمة في الإنتاج الفلاحي وفي تربية المواشي من شأنها الرفع من القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية.
- استثمار التراث الثقافي الوطني والممارسات التقليدية الموروثة عن الأجداد والاستفادة منها في مجال محاربة التغيرات المناخية.

6. استغلال الفرص الاقتصادية التي تتيحها عملية محاربة التغير المناخي

- تنمية الاقتصاد الأخضر من أجل استغلال الفرص التي يتيحها على مستوى النمو وفرص الشغل المرتبطة به، والمحافظة على استدامة نموذج الاقتصاد، والاعتماد التدريجي للتكنولوجيات الخضراء والتقليص من الانبعاثات الكربونية للأنشطة القائمة.
- تشجيع المقولات العمومية والخاصة على الاعلان عن التزاماتها في مجال التكيف والتخفيف من الاضطراب المناخي، من خلال اتخاذ تدابير ملموسة من أجل إدماج بعد المناخ ومراعاة انبعاثات ثاني

أوكسيد الكربون في مسلسلات إنتاجها وفي مختلف مراحل دورة حياة منتجاتها، مع تحمل مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية.

■ استغلال فرص التمويل والتعاون الدولي المتاحة من أجل الاستفادة من آليات نقل التكنولوجيات ومن التمويلات الممنوحة في إطار التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من مخاطره، طبقا للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية.

■ استئناف المفاوضات ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف، في إطار المفاوضات الدولية حول المناخ، من أجل تمكين المغرب من تصدير جزء من الكهرباء الخضراء المُنتجة من مصادر الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية والطاقة الريحية والطاقة المائية)، من خلال إبرام اتفاقيات تقنية تجارية ومالية مناسبة. وفي هذا الصدد، فإن الوضع المتقدم الذي يحظى به المغرب لدى الاتحاد الأوروبي والتوجهات الأوروبية في مجالي الطاقة والمناخ (CE/2/2009) يمنحانه فرصة إدماج سوق الطاقة الوطنية في السوق الأوروبية للكهرباء الخضراء في أفق إنشاء سوق إقليمية أورو-متوسطة.

■ تعزيز قدرات أصحاب المشاريع على الاستفادة من الصناديق العالمية لفائدة المناخ، من خلال التقدم بمشاريع مُحكمة الإعداد ماليا وتقنيا، مع العمل على البحث عن مصادر تمويل جديدة على مستوى القطاع البنكي الوطني.

■ القطاع البنكي، باعتباره فاعلا استراتيجيا يواكب عملية تمويل المشاريع الاستثمارية في مراحلها الأولى، يجب أن يُدمج في مساطر منح القروض، وفي عمليات تطوير منتجات مالية مبتكرة، إضافة إلى معايير التمويل التقليدية، معايير مرتبطة بالعوامل البيئية والاجتماعية والمناخية، والتثمين الاقتصادي للخدمات البيئية التي يوفرها الرأسمال الطبيعي.

7. دعوة المجتمع الدولي للتعبة لفائدة المناخ

يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي البيئي المغربي المجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والبرلمانيين، ومجموع الشبكات والجمعيات على المستوى العالمي، المعنيين بالدفاع عن البيئة وبالتنمية المستدامة والاضطراب المناخي، إلى:

- بذل كل الجهود الضرورية للتوصل إلى توقيع بروتوكول اتفاق حول المناخ شامل ومُلزم قانونيا وعادل.
- المشاركة في تتبّع عملية تفعيل الاتفاقية العالمية والمُلزمة المتوقّع التوصل إليها خلال مؤتمر باريس حول المناخ، في أفق الإعداد للدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف الذي سيحتضنه المغرب أواخر سنة 2016.
- تحويل المخاطر المناخية التي تتهدد الدول النامية إلى فرص قد تدفع القارة الإفريقية إلى تغيير نموذجها التنموي وإلى توفير فرص شغل جديدة لفائدة الشباب.

- تطوير الدراسات والأبحاث العلمية في البلدان الإفريقية المتعلقة بمجالات التكيف المناخي لاقتصادياتها، من أجل تحديد أوجه الهشاشة المناخية الخاصة بها، واتخاذ الإجراءات الضرورية ووضع الميزانيات المناسبة للتكيف مع آثار التغيرات المناخية، باعتبار ذلك من الأولويات، مع تحديد قدرتها على التخفيف من هذه الآثار. وفي هذا الصدد، من المفيد اعتماد منظور المدى البعيد فيما يخص الاستثمارات المرتبطة بالتكيف مع التغيرات المناخية، وذلك ضمن مسلسل اتخاذ القرار المتعلق بإعداد الميزانيات العامة.
- اعتماد مقارنة متعددة القطاعات في إدماج مسألة التغيرات المناخية في السياسات التنموية للبلدان الإفريقية.
- استباق آثار التغيرات المناخية على الفئات الاجتماعية المعوزة بإفريقيا، من خلال تعزيز شبكات الأمن والحماية الاجتماعية.
- مراعاة المقاربة القائمة على النوع الاجتماعي في إعداد السياسات المناخية وخاصة في قطاع الفلاحة.
- ضمان تعبئة قوية لمختلف الجهات والمناطق من خلال دورات تكوينية لفائدة فئات محدّدة ومشاريع ملموسة في مجال التخفيف من آثار التغيرات المناخية.
- تخصيص جزء من اعتمادات الصندوق الأخضر للمناخ لتمويل مبادرات مقاولات بلدان الجنوب التي تستحضر في أعمالها وأنشطتها مسألة التكيف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية، وأيضاً لتمويل مشاريع تطوير الأبحاث والابتكارات وإجراءات اليقظة في مجال التوقعات المناخية.
- من أجل تملك أفضل لهذه التوصيات، تجدر الإشارة إلى ضرورة اعتماد أدوات مبتكرة، مؤسسية وتشريعية، في مجال التشاور والانفتاح على مختلف مكونات المجتمع المدني.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الرياض، 10 100 - الرباط
الهاتف : +212 (0) 538 01 03 00 الفاكس : +212 (0) 538 01 03 50
البريد الإلكتروني : contact@ces.ma